

دور آليات الرقابة الداخلية الإلكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ولاية الخرطوم 2022-2023م

عثمان عبد البنات آدم ابراهيم
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة القراءان الكريم وتأسيس العلوم
Email: osmanabdelbanat@gmail.com

ARTICLE INFO

Received: 14 March 2023

Accepted: 08 June 2023

Volume: 1

Issue: 2

KEYWORDS

الرقابة الداخلية، الفساد المالي، القانون،
القيم الأخلاقية، نُظم

ABSTRACT

تناولت الدراسة دور آليات الرقابة الداخلية الإلكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية في أداء مهامها بالشكل المطلوب. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة العلاقة التي تربط بين نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية. وتمثلت عينة الدراسة في الموظفين والأساتذة بالجامعات الحكومية، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب الدور الفاعل لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية ساهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، والذي يتمثل في الإجراءات الرقابية المتشددة التي تمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تحد من حالات الفساد المالي والإداري إضافة إلى التعليمات الواضحة لنظام الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري، هذا بالإضافة إلى ضعف سلطة القانون، وغياب القيم الأخلاقية، وعدم نزاهة النظام القضائي وغيرها. أوصت الدراسة بالحرص على توفير هياكل تنظيمية منظمة في المؤسسات الحكومية مع تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية الإلكترونية بكفاءة عالية.

مقدمة:

ازدادت أهمية الرقابة الداخلية في ظل تشغيل الأنظمة الإلكترونية في كثير من المنشآت الاقتصادية والمؤسسات الحكومية، وذلك للدور الذي يؤديه في محاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري في الدولة، فوجود الرقابة الداخلية الإلكترونية يُعد أمر في غاية من الأهمية. فالرقابة الداخلية يُعد جزء مهم لكل الوحدات المالية والإدارية، فالوحدات التي تمتلك نظام رقابة داخلية فاعلة إنما يعني امتلاكها لكوادر مؤهلة ومدربة على مستوى عالٍ من الكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المحافظة على أصول الوحدة، ولها القدرة على تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقديم خدمة عالية الجودة، من خلال المتابعة الدقيقة بهدف تطوير الأنظمة الرقابية؛ وجعلها أكثر ملائمة للتطورات البيئية خاصة مع توشي ظاهرة الفساد المالي التي تهدد خطط التنمية المستدامة، والتي تعمل على تشويه ولسب هيبة الوظيفة العامة. أيضاً تدمر إنجازات الأجهزة الإدارية في الدولة، عليه، يجب علينا الحفاظ على موارد الدولة وعدم التفريط فيها، واستخدامها بطريقة علمية حتى يستطيع كل فرد في المجتمع أن يحقق طموحاته. ومن خلال العرض السابق، على المؤسسات التعليمية في مختلف ولايات عامة وولاية الخرطوم بصفة خاصة الاهتمام بالأنظمة الرقابية الإلكترونية التي تساعد في محاربة الآثار السالبة التي تحدد كيان المجتمع عامة، والمؤسسات الحكومية خاصة لأن الفساد المالي والإداري هو الذي أقعد الدولة من النمو والتقدم. وتأكيداً على ما سبق، فإن عدم توافر أجهزة رقابية إلكترونية في داخل الوحدات الحكومية أدى الي زيادة التلاعب والاختلاس في المال العام. وبما أن نظام الرقابة الداخلية هو أحد أهم الأركان التي تستخدم لحماية موارد وممتلكات الدولة من الفساد المالي والإداري؛ لذلك يصبح من المهم جداً زيادة الاهتمام بهذا النظام والعمل على بيان كافة الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه.

مشكلة الدراسة:

إن عدم اهتمام القيادات الإدارية بالدور الذي يلعبه نظام الرقابة والمراجعة الداخلية الإلكترونية من شأنه أن يساهم في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، وتشجع المفسدين داخل المؤسسات الحكومية بالتلاعب بالأموال العامة. وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية ومحاربة الفساد المالي؟
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية ومحاربة الفساد الإداري؟
3. هل توجد صعوبات ذات دلالة احصائية تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية،

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- 1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية ومحاربة الفساد المالي.
- 2- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية ومحاربة الفساد الإداري.
- 3- توجد صعوبات ذات دلالة احصائية تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- 1- التعرف على الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية للحد من ظاهرة الفساد المالي.
- 2- بيان مفهوم الفساد المالي وأنواعه واثاره السالبة ومكافحته.
- 3- بيان قدرة نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية ومدى مساهمتها في محاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

1-الأهمية العلمية: تتمثل في تطوير نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية من أجل محاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري المنتشرة في المؤسسات الحكومية، والتي بمثابرتها خلقت أزمة مالية وإدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية في مؤسسات التعليم العالي الحكومي بولاية الخرطوم.

2-الأهمية العملية: تتمثل في الدراسة الميدانية التي تبين مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية في محاربة الظواهر السالبة داخل الوحدات في مؤسسات التعليم العالي بولاية الخرطوم؛ وإيجاد سبل مكافحتها.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار العلاقة التي تربط بين نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية والفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي بولاية الخرطوم.

حدود الدراسة:

تتمثل في:

- 1-الحدود الزمانية: 2022-2023م.
- 2-الحدود المكانية: ولاية الخرطوم (مؤسسات التعليم العالي الحكومية).
- 3-الحدود الموضوعية: الوصول إلى نتائج موضوعية تسهم في حل الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية.

مصادر جمع المعلومات:

- 1-مصادر أولية: الاستبانة، الكتب، الإنترنت.
- 2-مصادر ثانوية: المجلات العلمية، الدوريات النشرات. الرسائل الجامعية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة فرج ومحمد(2020م)⁽¹⁾: تمثلت مشكلة الدراسة معرفة أثر أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي. اتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه توجد معوقات إدارية وتشريعية ومحاسبية متعلقة بالكفاءة المهنية وتكنولوجية تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والتي تؤثر على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر الأعضاء والموظفين الماليين بالمؤسسات الحكومية. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بأنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية سواء من الناحية الإدارية أو التشريعية أو المحاسبية المتعلقة بالكفاءة المهنية أو التكنولوجية.

دراسة جواد (2019م)⁽²⁾: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة؛ والطرق الرقابية في تشخيص نواحي الفساد المالي والإداري من حيث تحديد مفهومها وإشكالاتها ومظاهرها وكيفية معالجتها، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك دوار ملموس في رفع كفاءة وأداء المؤسسة في صون الرقابة الداخلية، وإن هذا الدور يحتاج إلى تعزيز وتنمية من خلال موقع واستقلالية قسم الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة في ظل تبعية الأقسام للإدارات. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني للمراجعين؛ وتطوير أدائهم باستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز مهامهم، وتحسين مستوى أدائهم وتطوير تدريبهم في المكاتب العامة من خلال نشر قواعد السلوك المهني التي تصدرها نقابة المحاسبين والمراجعين.

دراسة مراد وأمين(2017م)⁽³⁾: تمثلت مشكلة الدراسة في الكشف عن دور نظام الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري. وهدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي وعلى ضبط كافة المخالفات والانحرافات المالية التي قد تحدث. كما اتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تعتبر طبيعة النظام

(1) فرج، ومحمد(المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي)، من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة " (6-مجلة آفاق اقتصادية، 2020، ص22.)
(2) جواد دراسة تحليلية " الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي"، العدد 41 في الوحدات الحكومية " مجلة الاقتصاد الخليجي، ايلول، 2019م.
(3) مراد ، وأمين، " دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي" بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد16 المجلدالثاني، 2017م، ص 54-57.

المحاسبي للعمليات التشغيلية وكيفية تنفيذها من المؤثرات البيت تعمل على إيجاد نظام رقابة داخلية فعالة يستخدم في تشخيص المعوقات. أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع معايير وقواعد واضحة لتنظيم العلاقة بين جهاز الرقابة الداخلية ونشاط المؤسسة بما يعزز حيادية الجهاز في التخطيط الجيد لعملية الرقابة الداخلية، وكذلك ضرورة، تشخيص عمليات الخلل المادي في الرقابة المالية، هذا بالإضافة إلى تشجيع العوامل الايجابية.

دراسة الكناني(2016م)⁽⁴⁾: هدفت الدراسة الي التعرف على نظام الرقابة والضبط الداخلي والعوامل التي تؤثر سلباً على العمل المالي وتشخيص أوجه الفساد وتوجهاته في عدد من الدوائر الداخلية للمؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: عدم إعطاء الفرصة لتوفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لنمو الفساد وتطوره فضلاً عن تقوية الأقسام الرقابية والتفتيشية والتدقيقية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل عملية التدوير الوظيفي بين موظفي الوحدة الإدارية بالشكل الذي لا يتعارض مع كفاءة الأداء، مع تفعيل عملية منح الإجازة الإجبارية السنوية، مما يضمن تبادل الأدوار بالنسبة للموظفين، وهذا يتيح لهم فرصة زيادة الكفاءة الوظيفية والمهارات في مختلف الأعمار. أيضاً يساعد على اكتشاف نقاط الضعف.

دراسة صالح وحسين(2013م)⁽⁵⁾: هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالي لوظيفة الرقابة وتشخيص جوانب الضعف والقوة في الأساليب الرقابية التي تساهم في تفعيل المؤسسة وصولاً للنظام الرقابي الجيد. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضرورة التنقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري، وضرورة دعم المؤسسات التي تُعني بمكافحة الفساد. ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل؛ وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف التلاعب، والعمل على جعل عملية تقييم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة.

* لا توجد دراسات باللغة الإنجليزية.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: مفهوم الرقابة الداخلية:

يُعد الرقابة الداخلية جزء مهم لكل الوحدات المالية والإدارية في كافة المؤسسات العامة والخاصة، فالوحدات الإدارية التي تمتلك نظام رقابة داخلية فاعلة، هي التي تتميز بجودة عالية في المراقبة، وهذا يعني امتلاكها لكوادر مؤهلة ومدربة؛ على مستوى عال من الكفاءة المهنية، والالتزام بالسياسات الإدارية للمحافظة على أصول المؤسسة، وعلى الإدارة تقديم معلومات إدارية ومالية موثوقة ودقيقة لتحسين الكفاءة التشغيلية⁽⁶⁾.

الرقابة الداخلية: تُعني القيام بمجموعة من الأنشطة التي تمكن من الوقوف على صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تمهيداً لاتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية في حالات الانحراف⁽⁷⁾. بل هي وظيفة من وظائف الإدارة والمحاسبة التي تهدف إلى قياس وتصحيح الاداء لغرض التأكد من أن أهداف الوحدة والخطط الموضوعة قد تم تحقيقها. وهناك من يرى بأنها الأشراف والمراجعة للتعرف على كيفية سير العمل داخل المؤسسة، والتأكد من أن الموارد تستخدم وفقاً لما هو مخصص لها، فالرقابة هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية لمعرفة أن ما يجري من عمل داخل الوحدة الخدمية⁽⁸⁾. ولا يتم ذلك إلا وفقاً للخطط والسياسات المرسومة بهدف تصحيح الأخطاء والانحرافات ومنع تكرارها. كما يعرف بأنه مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينة. أيضاً يُعرف المجلس الدولي لمعايير المراجعة على أنها: "آلية يصممها ويطبّقها ويصونها المكلفون بالحوكمة والإدارة، والذين يمتازون بكفاءة وفاعلية عالية، ويسعون في تحقيق أهداف المنشأة، فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي والالتزام بالأنظمة واللوائح المطبقة بالوحدة المعنية⁽⁹⁾". ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها: "مجموعة من الإجراءات والخطوات المتسلسلة لإنجاز الأنشطة والإعمال التي توضع من قبل الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية والالتزام بالخطط المرسومة والالتزام بالقوانين واللوائح لضمان وكفاءة وفعالية العمليات التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

(4) الكناني " دور الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر قوى الامن الداخلي " دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمديرية الجنسية العامة.

(5) Sam vaknin , Crime and corruption ,united press international,Skopje,Macedonia , 2003 , p.18

(6) عبد الفتح، اسوافوي، الرقابة الداخلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004م، ط1.

(7) Key General Assembly resolutions reinforced the principles of independence and transparency as prerequisites for effective oversight.

(8) بالغ سامية، الرقابة على الائتمان المصرفي و دورها في ضبط الاقتصاد الوطني، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015م، ص23.

(9) الشنطي، لمن محمد (أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية العدد1، المجلد 21، ص 99-125.

المحور الثاني: أهداف وآليات وعناصر الرقابة الداخلية:

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات متعددة للرقابة الداخلية يمكن تحديد أهداف الرقابة الداخلية في الآتي⁽¹⁰⁾:

- 1- رفع مستوى الكفاءة والفعالية لعمليات المؤسسة والتأكد من الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية.
- 1-2- إمكانية الاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة حتى تكون مقبولة لدى متخذي القرار .
- 2- حماية الأصول من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير .
- 3-4- العمل على حل المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي، ومن ثم توفير بدائل وأساليب حديثة لحلها.
- 4-5- التنظيم لتوضيح السلطات والصلاحيات وتحديد المسؤوليات.

وللرقابة الداخلية عدة آليات منها:

أ- الرقابة الداخلية الإدارية: تتضمن رقابة السياسات الإدارية والإجراءات السابقة التي تم صياغتها في الخطة التشغيلية والتي يتضمن الجانب التنظيمي التي توضح المستويات الإدارية والوظائف، وخطوط السلطة، والمسؤولية، وتقييم مدى كفاءة إدارة الأعمال والأنشطة بما يتفق مع سلامة القرارات التي تم اتخاذها سابقاً⁽¹¹⁾.

ب- الرقابة الداخلية المحاسبية: يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتضمن كل الطرق التي ترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق من السجلات المالية، وما تنتجه من بيانات وتقارير، ومن وسائل الحماية المادية للأصول، وذلك باستخدام المراجعة الداخلية للفصل بين الأصل والسجل⁽¹²⁾.

ج- الضبط الداخلي: هو الخطة التنظيمية التي تسعى إلى تعزيز الكفاءة في حماية ممتلكات الوحدة من خلال ضبط الأنشطة والبرامج والعمليات داخل الوحدة المالية أو الإدارية منعاً من التلاعب والاختلاس أو الضياع، ومن أهم وسائله عدم توكيل مهمة معينة إلى موظف واحد يقوم بتنفيذها بصورة تلقائية⁽¹³⁾. ويمكن تقسيم الرقابة الداخلية من حيث توقيت إجراءات الرقابة لوقت حدوث النشاط إلى ثلاثة أقسام هي:

- أ- الرقابة السابقة.
- ب- الرقابة اللاحقة.
- ج- الرقابة المستمرة.

هكذا يختلف نظام الرقابة الداخلية من مؤسسة إلى أخرى حسب هيكل المؤسسة، وطبيعة عملها، وهذا يتطلب توفر ثلاثة عناصر أساسية، وهي على النحو التالي⁽¹⁴⁾:

1. المحيط الرقابي
2. المحيط المحاسبي.
3. الإجراءات الرقابية.

المحور الثالث: معايير تقييم مكونات الرقابة الداخلية: يتكون معايير تقييم الرقابة الداخلية، وفق للمعيار الأمريكي من خمسة معايير، وهي⁽¹⁵⁾:

أ- معايير البيئة الرقابية: وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى، وهي التي تحدد مسار المنظمة، وتؤثر على وعى موظفيها بأهمية الرقابة.

ب- معايير تقييم المخاطر: وهي تحديد وتحليل للمخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف، وتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه المخاطر.

ج- معايير الأنشطة الرقابية: وهي السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أن كل التعليمات الإدارية يتم تنفيذها بدقة عالية.

د- معايير المعلومات والاتصالات: وهي معايير تحدد المعلومات وطريقة تبادلها في الوقت الذي يساعد الأفراد على القيام بمسؤوليتهم، مع وجود نظام للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

المحور الرابع: مفهوم الفساد المالي والإداري ومظاهره: الفساد الإداري يُعرّف بأنه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل: الرشوة والعمولة والابتزاز ... وغيرها⁽¹⁶⁾، وبمعنى آخر هو استغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتم الحصول عليه من

(10) المجلس الدولي لمعايير المراجعة (IAASB)، المعايير الدولية للمراجعة، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2018م، ص23.

(11) الصحن، عبد الفتاح والسرياء، محمد السيد (الرقابة والمراجعة الداخلية)، على المستوى الجزئي والكلّي الدار الجامعية-الاسكندرية، 1988م.

(12) -Vaknin, Sam, Crime and corruption, united press international, Skopje, Macedonia, 2003,P13.

(13) كافي، " تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة " الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى يوسف، المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، 2014م، ص 176.

(14) رعد، سلمى، التميمي، " الفساد الإداري والمالي في العراق الأسباب والحلول"، جريدة الصباح من الانترنت، 2008م.

(15) أبو العلاء، محمد إبراهيم المرسي، (دراسة تحليلية لنظام الرقابة الداخلية بالبنوك بهدف تحسين كفاءة المراجعة الخارجية)، دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسكندرية، جامعة قناة السويس 2004م.

(16) (Oxford learner's pocket dictionary, third edition, oxford university press, 2007, VOL3, P2)

خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب؛ أو الرسم الحكومي أو الجمركي أو المساعدة على غسيل الأموال؛ أو التمكن من الحصول على قرض مصرفي حكومي بفائدة أقل من السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسئول وغيرها من الممارسات الأخرى. وهناك من يرى بأنه المخالفة لكافة المعاملات المالية والاقتصادية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وإلى ضعف القيم الإيمانية والأخلاقية، وتقضي ثقافة الخيانة والكذب والرياء والنفاق وعدم الولاء والانتماء للوطن. كما عُرّف بأنه ضد الإصلاح، وقد ضرب القرآن الكريم أمثالاً كثيرة علي هذا المعني⁽¹⁷⁾، كما في قوله تعالي: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ } (البقرة: 11). فالذي يدفع الرشوة أو يختلس المال العام فهو من المفسدين مالياً وإدارياً. فالفساد الإداري يتضمن المحسوبية في تعيين الموظفين حسب القرابة أو الولاءات الحزبية أو السياسية أو التقصير في أداء الأعمال أو التأخر في الحضور أو الانصراف المبكر⁽¹⁸⁾.

ومن خلال تلك المعطيات فإن هنالك عدة عوامل تسبب في الفساد المالي والإداري؛ يمكن حصرها في الآتي⁽¹⁹⁾.

- 1- الأسباب السياسية: تتمثل في فساد النخب الحاكمة من السياسيين، خاصة عندما ينعدم ثقافة المراقبة في المؤسسات الحكومية؛ وفيه تتعارض المصلحة العامة مع الخاصة، وبالتالي يفرض النظام السياسي سطوته على المال العام.
- 2- الأسباب الاقتصادية: تتعلق بفشل السياسات التنموية والتبعية واللامساواة والتفاوت الواسع في توزيع الدخل بين المؤسسات، وإن كانت هناك تنمية تنتفع بها أقلية دون الجماعة، وتستغل الموارد الطبيعية لصالح فئة معينة، وهذا يمثل ممكن الخطر، وبموجب تلك السبب نرى الفشل يدهم الكثير من المؤسسات، الأمر الذي دفع بعض الجهات إلى فقدان برامج التكيف والإصلاح الهيكلي أحياناً.
- 3- الأسباب الاجتماعية: تتمثل الأسباب الاجتماعية في الانحلال القيمي والأخلاقي والابتعاد عن القيم الشرعية والجنوح نحو الولاء العائلي؛ وغياب الولاء الوطني، وما ينجم عن تلك الأسباب تدني المستوى التربوي والتعليمي.
- 4- الأسباب الإدارية: تتمثل في عدم التناسب والتناسق بين السلطة الإدارية والمسؤولية في الجهاز الإداري، أي تفويض السلطة الإدارية، والعمل بالبيروقراطية التنفيذية، وهنا يظهر غياب الأجهزة الرقابية في ممارسة سلطتها على المال العام.
- 5- فقدان السلوك والقيم الأخلاقية النبيلة التي دعا إليها كل الشرائع السماوية.
- 6- عدم تفعيل النظم واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات الحكومية. وبشكل خاص الرقابة، وهنا يظهر ضعف سلطة القانون، وعدم نزاهة النظام القضائي في التعامل مع مرتكبي الفساد المالي والإداري.
- 7- انتشار الفقر بين العاملين؛ وتدني مستوى المعيشة، وانخفاض رواتب الموظفين في الدولة، كل هذا يدفع الجميع نحو الفساد.
- 8- اتساع مساحة النزوع الي المكاسب المادية بطرق غير مشروعة.
- 9- غياب الديمقراطية الحقيقية، وضعف الرقابة الشعبية، وضعف دور منظمات المجتمع المدني، كل هذا أدى إلى تقشي ظهارة الفساد المالي والإداري. حيث أن عدم توفر الشفافية الحقيقية ساعدت المسؤولين الكبار من الولوج نحو الفساد المالي الأمر الذي سهل للمرؤوسين التورط فيه.
- 10- التوسع في منح الصلاحيات المالية والإدارية أدى إلى مزيد من الفساد في الأموال والعمل الإداري.
- 11- سهولة تسرب الأموال إلى الخارج، وكثرة ظاهرة غسيل الأموال شجع الجميع على الفساد المالي.

وتتمثل آثار الفساد المالي والإداري في الآتي⁽²⁰⁾.

- هلاك للحرث والنسل واضطراب المجتمع، فالفساد هو شريك الإرهاب حيث كلاهما يساهم في تدمير الدولة واستنزاف مواردها وثروتاتها.
- التأثير علي سلامة البنية التحتية، فالأموال التي تنفق على التنمية المستدامة تتعرض للفساد عندما يغيب الوازع الإيماني والديني والرقابة الشرعية.
- تعطيل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق طبقة من الأثرياء بطرق غير مشروعة.
- تدمير أخلاق المجتمع، وتعطيل ميزان العدالة والمساواة بين المواطنين أمام المرافق العامة.

(17) Yadav, Gopal J., "Corruption in developing countries causes and solutions", global blues and sustainable development: the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance international political science association, university of south Florida, September 2005, P7.

(18) عبد المجيد، (الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي)، مجلة المنصور العدد 14، 2010م، ص 62-67.

(19) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (أساسيات التدقيق)، الأردن، الطبعة الأولى، 2001م ص 169.

(20) - الشريف، "ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 18، العدد 2.

المحور الخامس: دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص ظاهرة الفساد المالي والإداري:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق لعمل مراجعي حيث يقوم بوضع برنامج المراجعة، وكمية الاختبارات التي سيجريها، وكذلك حجم العينة، بناءً على عملية فحص وتقييم لفاعلية وكفاءة النظام، بهدف تشخيص العلل، والحد من تقشي الفساد المالي والإداري. ومن أكثر أساليب نظام الرقابة الداخلية التي تستخدم في تشخيص الفساد المالي يتمثل في الآتي⁽²¹⁾:

أ- **الرقابة المانعة (الوقائية)**: حيث تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد المالي فهي تعمل على تحديد أشكاله، ومسبباته وآثاره السلبية، وعلى ضوء هذه المؤشرات تعتبر أهم أداة لإدارة الخطر قبل وقوعه، ولكن ليس كل الأخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة.

ب- **الرقابة الجارية (الكاشفة)**: هي بمثابة الطرق والأساليب والإجراءات التي تكون ملازمة للعمليات للكشف عن مجريات الأنشطة والأعمال، لذلك فهي تساعد على اكتشاف الفساد المالي إنشاء ممارسة العمل، وتمثل وسيلة ردع ذات أبعاد إدارية، حيث إنها تؤدي إلى عدم الوقوع في الأخطاء والمخالفات المالية، ومن الأمثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج، أو في أعداد التسويات البنكية، أو في موازين المراجعة الدورية وغيرها.

ج- **الرقابة التصحيحية**: هي التي تعمل على حل المشكلات والأخطاء المكتشفة والمتمثلة في الفساد المالي، وتتضمن عدد من الإجراءات والعمل على الحد من حدوثها في المستقبل.

ومن أن أهم ما يميز الرقابة هي تعدد الأنشطة واختلاف الواجبات بحسب طبيعة النشاط وحجم المؤسسة، ويمكن ذكر أهم وظائف أجهزة الرقابة الداخلية، والتي تشمل متابعة الخطط الموضوعية، والتأكد من عدم وجود الانحرافات، ومتابعة تنفيذ الأنظمة، والقوانين والقرارات، والتحقق من تطبيقها، أيضاً إجراء التدقيق المستندي لضمان تسجيل جميع العمليات بما فيها الموجودات والمحافظة عليها²². كما أن الرقابة مسؤولة عن متابعة إزالة المخالفات والملاحظات السالبة الواردة في تقرير المدقق الخارجي، أو تقرير ديوان المراجعة في المنشآت الحكومية. ويرى الباحث أن الرقابة الداخلية لها دور مهم في مكافحة الفساد المالي والإداري.

ومن الإجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد المالي أن تكون شاملة تقع على عاتق جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية. وقد نهي الله سبحانه وتعالى عن الفساد، وشدد في عقوبة المفسدين في قوله تعالى: **لِإِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ نَقَطَعُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** (المائدة:33).

وكثيراً ما يتعلق إجراءات مكافحة الفساد المالي بالإدارة العليا، أو بجهاز الرقابة.

المحور السادس: الدراسة الميدانية: يتناول هذا المحور إجراءات الدراسة الميدانية التي تتضمن وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها الباحث في الإجابة على أسئلة الدراسة، أو التحقيق على فرضيات الدراسة، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات، واختبار الفرضيات ثم استخراج النتائج والتوصيات، وأخيراً قائمة المصادر والمراجع

1-مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من مؤسسات التعليم العالي الحكومية، بينما عينة الدراسة تمثلت في الموظفين والأساتذة بالجامعات الحكومية، فقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (60) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (60) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

2-أداة الدراسة: اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

⁽²¹⁾ Dimant, Eugen; Tosato, Guglielmo (1 Jan 2017). "Causes and Effects of Corruption: What Has Past Decade's Empirical Research Taught Us? a Survey". Journal of Economic Surveys . P32

⁽²²⁾ Kayak ،Musa (2008)"Evolving Challenges for Supreme Audit Institutions in Struggling with Corruption "Journal of Financial Crime ،Vol ,15، No ,1, pp.60-70.

3- وصف الاستبيان: أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث فيه وضح فيه موضوع الدراسة، والهدف من الاستبيان وقد احتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (21) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس (ليكرت الخماسي) المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (7) عبارات لكل فرضية.

3- الثبات والصدق الظاهري: للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

4- الثبات والصدق الإحصائي

جدول (1) الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على الاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	الفرضيات
.890	0.80	الأولى
.840	0.70	الثانية
.890	0.79	الثالثة
.930	0.87	الاستبيان كاملاً

• المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من نتائج الجدول (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة ولتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:
أ. التوزيع التكراري للإجابات، والنسب المئوية. ب. معادلة سبيرمان- براون لحساب معامل الثبات- الوسيط.
ج. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

6- خصائص عينة الدراسة: الجدول (2) خصائص عينة الدراسة

النسبة	العدد	الفئات	البيان
20.0%	12	أقل من 30 سنة	العمر
35.0%	21	من 30-34 سنة	
21.7%	13	من 35-39 سنة	
23.3%	14	من 40 سنة فأكثر	
100.0%	60	المجموع	
33.3%	20	بكالوريوس	المؤهل العلمي
38.3%	23	ماجستير	
25.0%	15	دكتوراه	
3.3%	2	أخرى	
100.0%	60	المجموع	التخصص العلمي
46.7%	28	محاسبة وتمويل	
25.0%	15	إدارة أعمال	
26.7%	16	اقتصاد	

أخرى	1	1.7%
المجموع	60	100.0%

• المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

يبين الجدول (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (30-34) سنة، حيث بلغ عددهم (21) فرداً ويمثلون ما نسبته (35.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (40) سنة فأكثر، إذ بلغ عددهم (14) فرداً ونسبة (23.3%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (35-39) سنة، إذ بلغ عددهم (13) فرداً ونسبة (21.7%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أقل من (30) سنة، وبالبلغ عددهم (12) فرداً ونسبة (20.0%) من العينة الكلية، ويوضح الجدول (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، حيث بلغ عددهم (23) فرداً ونسبة (38.3%)، وتضمنت العينة على (20) فرداً ونسبة (33.3%) من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، كما تضمنت العينة على (15) فرداً ونسبة (25.0%) من ذوي المؤهل العلمي الدكتوراه، وتضمنت العينة على فردان ونسبة (3.3%) من ذوي المؤهلات العلمية الأخرى، ويظهر الجدول (2) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة والتمويل، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة والتمويل (28) فرداً ونسبة (46.7%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (16) فرداً ونسبة (26.7%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت عينة الدراسة على (15) فرداً ونسبة (25.0%) من المتخصصين بإدارة الاعمال، كما تضمنت عينة الدراسة على فرداً واحداً ونسبة (1.7%) لديه تخصص آخر.

التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية:

1- تحليل ومناقشة عبارات الفرضية الأولى: ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، كما في الجدول (3) الآتي:

التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

التفسير	الوسيط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
أوافق بشدة	5	0	0	0	8	52	غياب الدور الفاعل لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية يساهم من نقشي ظاهرة الفساد المالي
		0.0	0.0	0.0	13.3	86.7	%
أوافق بشدة	5	0	0	1	15	44	عدم اهتمام القيادات الإدارية بالدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية يساعد في نمو حالات الفساد الإداري
		0.0	0.0	1.7	25.0	73.3	%
أوافق بشدة	5	0	0	3	11	46	تستطيع الإدارة العليا أن تجعل الرقابة الداخلية وسيلة للحد من الفساد المالي
		0.0	0.0	5.0	18.3	76.7	%
أوافق بشدة	5	0	0	1	17	42	توفير الدعم الإداري والقانوني تحد من الفساد المالي قبل حدوثها
		0.0	0.0	1.7	28.3	70.0	%
أوافق بشدة	5	0	3	4	15	38	توفير الدعم الإداري يساهم في كشف حالات الفساد بعد حدوثها
		0.0	5.0	6.7	25.0	63.3	%
أوافق بشدة	5	0	1	3	20	36	من حالات الفساد الإداري في المؤسسة التأخر عن العمل والانصراف المبكر
		0.0	1.7	5.0	33.3	60.0	%
أوافق بشدة	5	0	0	0	12	48	الفساد الإداري يساعد في استغلال السلطة للحصول على مصالح شخصية
		0.0	0.0	0.0	20.0	80.0	%
أوافق بشدة	5	0	4	12	98	306	المجموع
		0.0	1.0	2.9	23.3	72.9	%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

2- تحليل ومناقشة عبارات الفرضية الثانية:

ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، كما في الجدول (4) الآتي:

التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

التفسير	الوسيط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات	
							العدد	%
أوافق بشدة	5	0	0	2	11	47	توافر نظام الرقابة جيد يساهم في مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية	العدد
							0.0	0.0
أوافق بشدة	5	0	0	4	22	34	يساعد نظام الضبط الداخلي على حماية أصول المؤسسات التعليمية	العدد
							0.0	0.0
أوافق بشدة	5	0	0	3	20	37	توافر نظام الرقابة الداخلية يقلل من ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية الحكومية	العدد
							0.0	0.0
أوافق بشدة	5	0	3	2	19	36	الإصلاح لآليات الرقابة ومكافحة الفساد يساهم على تنمية الإيرادات	العدد
							0.0	5.0
أوافق بشدة	5	0	0	2	18	40	تشديد قانون العقوبات والجزاءات على كل المخلفات يقلل من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية	العدد
							0.0	0.0
أوافق بشدة	5	1	2	3	13	41	يؤدي غسل الأموال إلى تعطيل العملية التعليمية في المؤسسات الحكومية	العدد
							1.7	3.3
أوافق بشدة	5	0	0	2	12	46	غياب القيم الأخلاقية في المؤسسة يؤدي إلى زيادة الفساد المالي والإداري	العدد
							0.0	0.0
أوافق بشدة	5	1	5	18	115	281	المجموع	العدد
							.20	1.2

• المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

2- تحليل ومناقشة عبارات الفرضية الثالثة: ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية

الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، كما في الجدول (5) الآتي:

التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

التفسير	الوسيط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات	
							العدد	%
أوافق بشدة	5	0	1	3	16	40	عدم توافر أنظمة رقابية إلكترونية يؤدي إلى تراجع الخدمات العامة في المؤسسة التعليمية الحكومية	العدد
							0.0	1.7
أوافق بشدة	5	0	0	4	15	41	يؤدي الفساد إلى خلق جراثيم تفتقر في الحكم الجيد وتدمر الشرعية العامة في البلد	العدد
							0.0	0.0
أوافق بشدة	5	0	2	3	14	41	تقوية دور أجهزة الرقابة الداخلية بتوفير	العدد

		0.0	3.3	5.0	23.3	68.3	%	الكوادر المؤهلة ومعينات الحركة يساهم في منع الفساد الإداري
أوافق بشدة	5	0	1	3	14	42	العدد	غياب الشفافية والإنصاف في إدارة الأجهزة الرقابية يؤدي إلى تدهور العمل المؤسسي وزيادة الفساد الإداري
		0.0	1.7	5.0	23.3	70.0	%	
أوافق بشدة	5	0	1	4	11	44	العدد	وضع أنظمة رقابية حديثة يساعد في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري
		0.0	1.7	6.7	18.3	73.3	%	
أوافق بشدة	5	0	1	2	15	42	العدد	الاهتمام بدور إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني يساعد في مكافحة الفساد المالي
		0.0	1.7	3.3	25.0	70.0	%	
أوافق بشدة	5	0	0	2	18	40	العدد	غياب القيم الأخلاقية وضعف سلطة القانون وعدم نزاهة النظام القضائي يؤدي إلى خلق الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية
		0.0	0.0	3.3	30.0	66.7	%	
أوافق بشدة	5	0	6	21	103	290	العدد	المجموع
		.00	1.4	5.0	24.5	69.0	%	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

2- تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة: الفرضية الأولى: (هناك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية والحد من الفساد المالي).

الجدول (6): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	غياب الدور الفاعل لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية يساهم من تقشي ظاهرة الفساد المالي	1	32.27
2	عدم اهتمام القيادات الإدارية بالدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية يساعد في نمو حالات الفساد الإداري	2	48.10
3	تستطيع الإدارة العليا أن تجعل الرقابة الداخلية وسيلة للحد من الفساد المالي	2	52.30
4	توفير الدعم الإداري والقانوني تحد من الفساد المالي قبل حدوثها	2	42.70
5	توفير الدعم الإداري يساهم في كشف حالات الفساد بعد حدوثها	3	52.93
6	من حالات الفساد الإداري في المؤسسة التأخر عن العمل والانصراف المبكر	3	53.73
7	الفساد الإداري يساعد في استقلال السلطة للحصول على مصالح شخصية	1	21.60
	جميع عبارات الفرضية الأولى	3	564.76

• المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (6) كالتالي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارات الأولى (32.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (6.64)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن غياب الدور الفاعل لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية يساهم من تقشي ظاهرة الفساد المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارات الثانية (48.10)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)،

واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم اهتمام القيادات الإدارية بالدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية يساعد في نمو حالات الفساد الإداري.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (52.30)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإدارة العليا تستطيع أن تجعل الرقابة الداخلية وسيلة للحد من الفساد المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (42.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توفير الدعم الإداري والقانوني تحد من الفساد المالي قبل حدوثها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (52.93) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توفير الدعم الإداري يساهم في كشف حالات الفساد بعد حدوثها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (53.73) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن من حالات الفساد الإداري في المؤسسة التأخر عن العمل والانصراف المبكر.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (21.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (6.64)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الفساد الإداري يساعد في استقلال السلطة للحصول على مصالح شخصية.
- وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (564.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "هنالك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية والحد من الفساد المالي" قد تحققت.

الفرضية الثانية: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية والحد من الفساد الإداري).

الجدول (7): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	توافر نظام الرقابة جيد يساهم في مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية	2	56.70
2	يساعد نظام الضبط الداخلي على حماية أصول المؤسسات التعليمية	2	22.80
3	توافر نظام الرقابة الداخلية يقلل من ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية الحكومية	2	28.90

4	الإصلاح لآليات الرقابة ومكافحة الفساد يساهم على تنمية الإيرادات	3	51.33
5	تشديد قانون العقوبات والجزاءات على كل المخلفات يقلل من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية	2	36.40
6	يؤدي غسل الأموال إلى تعطيل العملية التعليمية في المؤسسات الحكومية	4	95.33
7	غياب القيم الأخلاقية في المؤسسة يؤدي إلى زيادة الفساد المالي والإداري	2	53.20
	جميع عبارات الفرضية الثانية	4	681.62

● المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (7) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (56.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توافر نظام الرقابة جيد يساهم في مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثانية (22.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن نظام الضبط الداخلي يساعد على حماية أصول المؤسسات التعليمية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الثالثة (28.90) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توافر نظام الرقابة الداخلية يقلل من ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية الحكومية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبرة الرابعة (51.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإصلاح لآليات الرقابة ومكافحة الفساد يساهم على تنمية الإيرادات.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبرة الخامسة (36.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تشديد قانون العقوبات والجزاءات على كل المخلفات يقلل من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبرة السادسة (95.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن غسل الأموال يؤدي إلى تعطيل العملية التعليمية في المؤسسات الحكومية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبرة السابعة (53.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن غياب القيم الأخلاقية في المؤسسة يؤدي إلى زيادة الفساد المالي والإداري.

- وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (681.62) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية الإلكترونية والحد من الفساد الإداري " قد تحققت.

الفرضية الثالثة: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية والحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية).

الجدول (8) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	عدم توافر أنظمة رقابية إلكترونية يؤدي إلى تراجع الخدمات العامة في المؤسسة التعليمية الحكومية	3	64.40
2	يؤدي الفساد إلى خلق جرثومة تفترس الحكم الجيد وتدمر الشرعية العامة في البلد	2	36.10
3	تقوية دور أجهزة الرقابة الداخلية بتوفير الكوادر المؤهلة ومعينات الحركة يساهم في منع الفساد الإداري	3	66.00
4	غياب الشفافية والإنصاف في إدارة الأجهزة الرقابية يؤدي إلى تدهور العمل المؤسسي وزيادة الفساد الإداري	3	71.33
5	وضع أنظمة رقابية حديثة يساعد في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري	3	78.27
6	الاهتمام بدور إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني يساعد في مكافحة الفساد المالي	3	72.93
7	غياب القيم الأخلاقية وضعف سلطة القانون وعدم نزاهة النظام القضائي يؤدي إلى خلق الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية	2	36.40
	جميع عبارات الفرضية الثالثة	3	486.53

- المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (8) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (64.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم توافر أنظمة رقابية إلكترونية يؤدي إلى تراجع الخدمات العامة في المؤسسة التعليمية الحكومية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (36.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2)، ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الفساد يؤدي إلى خلق جرثومة تفترس الحكم الجيد وتدمر الشرعية العامة في البلد.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (66.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة

ولصالح الموافقين بشدة على أن تقوية دور أجهزة الرقابة الداخلية بتوفير الكوادر المؤهلة ومعينات الحركة يساهم في منع الفساد الإداري.

● بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (71.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالعبارة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن غياب الشفافية والإنصاف في إدارة الأجهزة الرقابية يؤدي إلى تدهور العمل المؤسسي وزيادة الفساد الإداري.

● بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (78.27)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالعبارة (11.35) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وضع أنظمة رقابية حديثة يساعد في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري.

● بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (72.93)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوى دلالة (1%) وبالعبارة (11.35) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الاهتمام بدور إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني يساعد في مكافحة الفساد المالي.

● بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (36.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) وبالعبارة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن غياب القيم الأخلاقية وضعف سلطة القانون وعدم نزاهة النظام القضائي يؤدي إلى خلق الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية.

● وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (486.53) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالعبارة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية والحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية " قد تحققت

النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث الي عدة نتائج منها:

1- أن غياب الدور الفاعل لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية يساهم في تعشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، هذا الدور يتمثل في الإجراءات الرقابية المتشددة التي تمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تحد من حالات الفساد المالي والإداري إضافة إلى التعليمات الواضحة لنظام الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري.

2- وجود بعض الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري المتمثل في عدم اهتمام المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز للموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية، وعدم إتباع معايير الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية.

- 3- ضعف سلطة القانون وغياب القيم الأخلاقية وعدم نزاهة النظام القضائي يؤدي الي خلق الفساد المالي والاداري في المؤسسات الدولة.
- 4- وضع أنظمة رقابية حديثة يساعد في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الدولة (الحكومية).
- 5- غياب الوضوح والشفافية في إدارة الأجهزة الرقابية يؤدي إلى تدهور العمل المؤسسي وزيادة الفساد الإداري والمالي.

ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة تشديد قانون العقوبات والجزاءات على كافة المخلفات لتقليل ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الحكومية
- 2- ضرورة تقوية دور أجهزة الرقابة الداخلية بتوفير الكوادر المؤهلة ومعينات الحركة لمكافحة هذه الظاهرة.
- 3- الحرص على توفير هياكل تنظيمية منظمة في المؤسسات الحكومية تطبق إجراءات الرقابة الداخلية بكفاءة للحد من الفساد الإداري والمالي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- عبد الفتاح، اسوافيري، الرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004م.
- 2- المجلس الدولي لمعايير المراجعة (IAASB)، المعايير الدولية للمراجعة، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2018م.
- 3- الصحن، عبد الفتاح والسرياء، محمد السيد (الرقابة والمراجعة الداخلية)، على المستوى الجزئي والكلية الدار الجامعية-الاسكندرية. 1988م.
- 4- كافي، " تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة " الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى يوسف، المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، 2014م.
- 5-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (أساسيات التدقيق)، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001م.

ثانياً: المجلات والدوريات:

- 1- فرج، أحمد، (المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي)، من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة " (6-مجلة آفاق اقتصادية، 2020م.
- 2-جواد دراسة تحليلية - الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي)، العدد 41 (في الوحدات الحكومية " مجلة الاقتصاد الخليجي. ايلول، 2019م.
- 3- مراد، وأمين" دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي" بالإشارة لحالة الجزائر، " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد16، المجلد الثاني، 2017م.
- 4-الكناني " دور الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر قوى الامن الداخلي" دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمديرية الجنسية العامة.
- 5- الشنطي، ايمن محمد (أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي قي القطاع الصناعي الأردني) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية العدد1، المجلد 21.
- 6-عبد المجيد، (الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي"). مجلة المنصور العدد 14، 2010م.
- 7- الشريف،" ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، ومجلد18، العدد2.
- 8-عربية، زياد،" غسل الأموال وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً"، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق العدد 19، 2006م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- 1-ابوالعلاء، محمد إبراهيم المرسي،(دراسة تحليلية لنظام الرقابة الداخلية بالبنوك بهدف تحسين كفاءة المراجعة الخارجية)، دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس 2004م.
- 2- بالغ سامية، الرقابة على الإئتمان المصرفي و دورها في ضبط الاقتصاد الوطني، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015م.

رابعاً: الانترنت:

- 1- رعد سلمى، التميمي،" الفساد الإداري والمالي في العراق الأسباب والحلول"،جريدة الصباح من الانترنت. 2008م.

- Dimant, Eugen; Tosato, Guglielmo (1 Jan 2017). "Causes and Effects of Corruption: What Has Past Decade's Empirical Research Taught Us? a Survey". *Journal of Economic Surveys* . P32
- Oxford learner's pocket dictionary, third edition, oxford university press, 2007. 2)
- Vaknin, Sam, Crime and corruption, united press international, Skopje, Macedonia, 2003. 3)
- Yadav, Gopal J., "Corruption in developing countries causes and solutions", global blues and sustainable development: the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance international political science association, university of south Florida, September 2005.
- Kayak 'Musa (2008)"Evolving Challenges for Supreme Audit Institutions in Struggling with Corruption "Journal of Financial Crime 'Vol ,15' No ,1
- Key General Assembly resolutions reinforced the principles of independence and transparency as prerequisites for effective oversight.
- Sam vaknin , Crime and corruption ,united press international, Skopje, Macedonia , 2003.